

Distr.: General
4 January 2015
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"

بيان مقدّم من مشروع مكافحة الجوع، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

060215 030215 14-66608X (A)



بيان

بيجين + ٢٠: تقييم التقدم المحرز بشأن حالة نساء الشعوب الأصلية، وتبسيط الضوء على التحديات المقبلة

من إعداد: الشبكة القارية لنساء الشعوب الأصلية في الأمريكتين

أراضٍ دون زراعة المحصول الواحد ودون استخدام الكيماويات الزراعية

إنَّ موقف الشعوب الأصلية التي جُرِّدت من أرضها لم يزل يشكّل مسألة معلقة. وتنطوي عمليات الإخلاء القسري على آثار شديدة على نساء الشعوب الأصلية، اللائي يعانين من الاغتصاب والبغاء والاتجار بالأشخاص فضلاً عن تداعيات صحية خطيرة وأعباء عمل أكبر في الحمل.

ويساورنا القلق إزاء الترويج للتنمية التي لا تنطوي على أي تفكير في المستقبل من خلال إيلاء الأولوية لزراعة المحصول الواحد واستخدام الكيماويات الزراعية، وهو ما يؤدي إلى إيجاد مشاكل صحية وتلويث الأرض والمياه. وعلى سبيل المثال، ففي منطقة تشاكو في الأرجنتين، تتعرض مئات الأسر المنتمة إلى الشعوب الأصلية للضرر الناجم عن ارتفاع عدد حالات التشوّه بين المواليد الجدد وحالات الإصابة بالأمراض السرطانية، كما يتبيّن من الدراسات التي أجرتها الجامعات والمنظمات البيئية.

وندعو إلى احترام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩) ووضعه موضع التنفيذ، ونحث البلدان على توقيع الإعلان والتصديق عليه إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

وندعو إلى جمع مزيد من المعلومات بشأن ما ينجم عن الصناعات الاستخراجية وعن استخدام الكيماويات الزراعية من أثر سلبي على الصحة الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية.

ونحن بحاجة إلى مزيد من البيانات الإحصائية التي تبين أنواع العمل الذي تحصل عليه نساء الشعوب الأصلية في الحضر والريف وظروف ذلك العمل، حتى يُستند إلى تلك البيانات عند صياغة السياسات المتعلقة بالأراضي والإسكان. ومن المهم للغاية أن تُصاغ تلك السياسات من منظور إقليمي وجماعي يشمل البيئة وأمننا الأرض.

ويجب أن يكون النمو الاقتصادي أكثر تناسقاً، وأن يقوم على التسليم بالإطار الشامل لتحقيق الشعوب الأصلية للتنمية المستدامة كما يحدّدها بأنفسهم، مع إدماج النهج القائمة على

حقوق الإنسان والنظم الإيكولوجية والأراضي، وإشراك النساء كلاعبات أساسيات، مع الإقرار بما لديهن من معارف وبالعلاقة المتأصلة بينهن وبين البيئة.

المزيد من التعليم والتنوع الثقافي وتحسين نوعية العمل

إننا نرحب بالتحسُّن الذي شهدته إمكانية وصول الفتيات والمراهقات والشابات المنتميات إلى الشعوب الأصلية من سن ٦ أعوام إلى ٢٢ عاماً للمنشآت التعليمية. ومع ذلك، فالإحصاءات الواردة في الدراسة المعنونة "نساء الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية: الديناميات الديمغرافية والاجتماعية"، والتي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٣، تُظهر أن معدلات الالتحاق بالمدارس تقل مع التقدُّم في العمر، الأمر الذي يُفاقم من عدم المساواة على الصعيدين العرقي والجنساني. كما أن الإحصاءات تخفي عدم المساواة على الصعيد الجغرافي بين الشعوب المختلفة.

وندعو إلى ضمان التعليم الثنائي اللغة المشترك بين الثقافات بمستوى جيد مع مراعاة المنظور الجنساني، وزيادة نطاق البرامج، وإشراك نساء وأبناء الشعوب الأصلية في تصميم النظام التعليمي، وتدريب المعلمين، وتقييم جودة التعليم وأثره تقييماً دقيقاً.

وتمَّ حاجة إلى دعم فرص محدَّدة بحيث يمكن تيسير إمكانية التحاق شباب الشعوب الأصلية بالجامعات ودخولهم إلى سوق العمل في ظروف عادلة يتمتعون في ظلها بكامل حقوقهم.

الحقوق الجنسية والإنجابية والتنوع الثقافي

ووفقاً للبيانات الواردة في الدراسة المعنونة "نساء الشعوب الأصلية: فاعلات جدد ضمن سياسات جديدة"، والتي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٤، فقد انخفضت معدلات الخصوبة بين نساء الشعوب الأصلية إلا أنها ما زالت أعلى من المعدلات بين غيرهن من النساء. وبالمثل، فقد انخفضت مستويات الأمومة المبكرة بين فتيات الشعوب الأصلية في بلدان كالبرازيل وبنما وكوستاريكا والمكسيك، فيما زادت في إكوادور. وبالرغم من هذا التقدُّم، فإن تلك المستويات ما زالت تزيد في بلدان مثل كوستاريكا وبنما والبرازيل عن ضعف نظيراتها بين الفتيات من غير الشعوب الأصلية.

وتتبدى الفجوة بين نساء الشعوب الأصلية وغيرهن من النساء بوضوح في إحصاءات فحوص ما قبل الولادة والولادة بمساعدة أخصائيين في مراكز صحية والرعاية اللاحقة للولادة، وتتسع بالأخص في إحصاءات الوفيات النفاسية. ففي غواتيمالا، يبلغ عدد الوفيات النفاسية بين نساء المايا ٢١١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء، في حين تبلغ ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء بين النساء من غير الشعوب الأصلية. وفي بنما، حيث يبلغ المعدل

الوطني ٧١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء، تقع ٣٤٤ حالة وفاة نفاسية لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء في مقاطعة كوماركا نغوي-بوغلي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٤).

وتدلُّ هذه الإحصاءات، من بين جملة أمور، على التغطية المؤسسية الضعيفة، وعدم التكيُّف الثقافي، ونقص إمكانية الوصول، وانخفاض الجودة، واستهانة العاملين في قطاع الرعاية الصحية بممارسات الرعاية في الثقافة التقليدية، بما في ذلك عدم الاعتداد بممارسات التوليد التقليدية في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية.

ونوصي بإنشاء برامج معنية بالصحة الجنسية والإنجابية لفائدة الفتيات والفتيان والمراهقين والشباب من الشعوب الأصلية تقوم على التنوع الثقافي، بحيث تتجاوز البيولوجيا من خلال إدماج الأبعاد الروحية والفلسفات التي تعتنقها الشعوب الأصلية، والاعتماد على مشاركة نساء وفتيات الشعوب الأصلية في تلك البرامج وما تبدينه من ملاحظات عليها.

ونحثُّ على دراسة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المستشري بين الشعوب الأصلية ورصد هذا الوباء وتقييمه بطريقة منهجية ومراعية للسياق الثقافي، كما نحثُّ على دعم الأنشطة التي تعزِّز من إمكانية الوصول للفحوص المتعلقة بالكشف عن الإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي بين نساء وفتيات الشعوب الأصلية، اللاتي يشكِّن إحدى الفئات الأكثر عرضة للإصابة التي سُجِّلت فيها زيادة في نقل الإيدز وفيروسه. وتبعث الأرقام التي سُجِّلت لدى شعب أواخون في منطقة الأمازون في بيرو على القلق.

العنف

في السنوات الأخيرة، ساهمت نساء الشعوب الأصلية بأرائهن وخبرتهن في النضال ضد العنف بجميع أشكاله. ولم تتجسد تلك المساهمات في صياغة السياسات العامة، التي يعوزها الأخذ بنهج شامل ومتعدد الثقافات ومخصَّص للسياق المحدد الذي تُنفَّذ فيه، والتي تتناول، إلى جانب العنف الجنسي، سائر مجالات العنف وأشكاله مثل العنف الهيكلي، والعنف الديني، والعنف في الصراعات المسلحة، وجميعها تنطوي على عواقب تصيب نساء الشعوب الأصلية تحديداً.

وفي كندا، ووفقاً للإحصاءات الرسمية، فإنَّ احتمالية تعرُّض نساء وفتيات الشعوب الأصلية للموت نتيجة للعنف تبلغ ما بين خمسة إلى سبعة أضعاف غيرهن من النساء.

وتمَّ عدد من العوامل التي تجعل من رؤية العنف الذي تعاني منه نساء الشعوب الأصلية بوضوح أو مواجهته بفعالية أمراً عسيراً. فالنقص المزمن في المعلومات يعدُّ أحد التحديات الرئيسية. ويُضاف إلى ذلك غياب المنظور المتعدد الثقافات، وندرة الخدمات في المناطق الريفية

البعيدة عن مراكز الرعاية، والقوانين التي لا تدخل في صلب المشاكل التي تعاني منها المناطق الريفية ومجتمعات الشعوب الأصلية أو تقاليدنا وعاداتنا وقيمها.

ونودُّ أن نسلط الضوء على التحدي الرئيسي الذي ينطوي عليه إنشاء وكالات متخصصة لجمع مزيد من الإحصاءات وإجراء مزيد من البحوث للتصدي لجميع أشكال العنف ضد نساء الشعوب الأصلية، بحيث تجمع تلك البحوث بين النهج القائم على الحقوق وبين المنظورين الجنساني والمتعدد الثقافات، وتشتمل على أسئلة محدّدة بشأن التعريف الذاتي للهوية العرقية في جميع مصادر البيانات بشأن العنف.

ممارسة السلطة وصنع القرار: زيادة الحضور

أُحرز تقدُّمٌ في الساحة السياسية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، حيث يوجد ٤١ من أبناء الشعوب الأصلية، بينهم ٩ نساء، من بين ١٣٠ نائباً لمجلس النواب (لفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥)، وفي نيكاراغوا، حيث كان هناك ٣ من أبناء الشعوب الأصلية، بينهم امرأتان اثنتان، من بين ٩٢ نائباً في الجمعية الوطنية في الفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٣).

ونشير إلى توصية محفل الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين التي تهيب بالدول أن تعتمد تدابير لزيادة مشاركة نساء الشعوب الأصلية في الأعمال الحكومية وفي هياكل صنع القرار على جميع الأصعدة، وأن تضمن المساواة في إمكانية الوصول إلى الوكالات الحكومية والأحزاب السياسية ونظام العدالة ونقابات العمال وغيرها من الهيئات.

ويجب تقديم الدعم لتمكين نساء الشعوب الأصلية، وتعزيز مهارات القيادة لديهن، وتيسير مشاركتهم الكاملة في عمليات صنع القرار على جميع الأصعدة، وانخراطهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد أُحرز تقدُّمٌ يعود في كثير منه إلى العمل الدؤوب الذي اضطلعت به حركة نساء الشعوب الأصلية بدعم من كيانات منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اجتمعنا على مدار العقدين الماضيين وعملنا مع الحركة النسائية الواسعة والمتنوعة، وخصنا معاً معاركنا المشتركة. ومع ذلك، فلم نزل هناك فجوات قائمة بين نساء الشعوب الأصلية وغيرهن من النساء، ومن ثمَّ يتعيَّن اتخاذ تدابير محددة للقضاء على تلك الفجوات إلى الأبد.

ونطرح على هيئة الأمم المتحدة للمرأة التحدي المتمثل في صياغة سياسة وبرنامج شاملين بشأن نساء الشعوب الأصلية في جميع مناطق العالم الجغرافية - الثقافية السبع، وصياغة هذه السياسة وهذا البرنامج بمشاركتنا وإسهاماتنا.